المؤشرات تشهد ارتفاعاً جماعياً في جلسة «خضراء» للبورصة

انهت بورصة الكويت جلسة تعاملاتها أمس الثلاثاء على ارتفاع المؤشر العام 4ر10 نقطة ليبلغ مستوى 6ر4763 نقطة وبنسبة ارتفاع 22ر0 في المئة.

وبلغت كميات تداولات المؤشر 30 مليون سهم تمت من خلال 1851 صفقة نقدية بقيمة 8ر9 مليون دينار كويتي (نحو 3ر32 مليون دولار أمريكي).

في موازاة ذلك ارتفع مؤشر السوق الرئيسي بواقع 13ر20 نقطة ليصل إلى مستوى 6ر4831 نقطة وبنسبة ارتفاع 42ر0 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 4ر19 مليون سهم تمت عبر 816 صفقة نقدية بقيمة 5ر2 مليون دينار (نحو 2ر8 مليون دولار).

وارتفع مؤشر السوق الأول 05ر5 نقطة ليصل إلى مستوى 3ر4725 نقطة بنسبة ارتفاع 11ر0 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 6ر16 مليون سهم تمت عبر 1035 صفقة بقيمة 3ر7 مليون دينار (نحو 09ر24 مليون دولار).

وتابع المتعاملون إفصاحا عن التداول غير الاعتيادي على أسهم شركة (الجزيرة) وتأكيد الجدول الزمني للاستحقاق أسهم شركة (التخصيص) وكذلك موعد اجتماع جمعية حملة وحدات صندوقي (ايفا الاسلامي) و(ايفا الاستثماري).

كما تابع هؤلاء ايضاحا عن اجتماع حملة الوحدات لصندوق (بوبيان للسيولة بالدولار الأمريكي) علاوة على إعلان بورصة الكويت عن تنفيذ بيع اوراق مالية مدرجة وأخرى غير مدرجة لمصلحة حساب إدارة التنفيذ في وزارة العدل.

وكانت شركات (مدار) و(عربي قابضة) و(أصول) و(م سلطان) الأكثر ارتفاعا في حين كانت أسهم (بيتك) و(زين) و(وطني) و(أبيار) الأكثر تداولا من حيث الكمية أما الأكثر انخفاضا فكانت (بوباك) و(قيوين أ) و(ع عقارية) و(السور).

وشهدت الجلسة ارتفاع أسهم 31 شركة وانخفاض أسهم 42 أخرى في حين كانت هناك 25 شركة ثابتة من إجمالي 98 شركة تمت المتاجرة بها.

وتطبيق شركة بورصة الكويت حاليا المرحلة الثانية لتطوير السوق بعدما أعلنت أنها ستلغي الأوامر القائمة في نظام التداول الآلي تعزيزا لرؤية الشركة ورسالتها وخطتها الاستراتيجية.

وتتضمن هذه المرحلة تقسيم بورصة الكويت إلى ثلاثة أسواق منها السوق الأول ويستهدف الشركات ذات السيولة العالية والقيمة السوقية المتوسطة إلى الكبيرة في حين تخضع شركاته لمراجعة سنوية مما يترتب عليه استبعاد شركات وترقية أخرى تواكب المعايير الفنية على أن تنقل المستبعدة إلى السوق الرئيسي أو سوق المزادات.

ويتضمن السوق الرئيسي الشركات ذات السيولة الجيدة التي تجعلها قادرة على التداول مع ضرورة توافقها مع شروط الإدراج المعمول بها في حين تخضع مكونات السوق للمراجعة السنوية أيضا للتأكد من مواكبتها للمتطلبات.

أما سوق المزادات فهو للشركات التي لا تستوفي شروط السوقين الأولي والرئيسي والسلع ذات السيولة المنخفضة والمتواضعة قياسا لآليات العرض والطلب المطبقة.

ارتفاع جماعي لمؤشرات البورصة

أقيمت على شرفهم في منتجع صحارى الكويت للغولف

بورصة الكويت تعبر عن تقديرها للإعلاميين خلال غبقتها الرمضانية

صورة جماعية لفريق بورصة الكويت مع الإعلاميين

أقامت بورصة الكويت، مؤخرا، غبقة رمضانية على شرف الإعلاميين، عبرت من خلالها عن تقديرها لجهودهم المستمرة ودعمهم المقدم طوال العام، وذلك في HYPERLINK «https://www.agoda.com/ar-ae/sahara-kuwait-golf-resort/hotel/kuwait-kw.html» منتجع صحارى الكويت للغولف.

وقد استمتع كل من ممثلي شركة بورصة الكويت والإعلاميين على حد سواء بأجواء الغبقة الرمضانية، التي سادتها الألفة والود، وجسدت طبيعة العلاقة التي يحرص كلا الطرفين على توطيدها وتقويتها.

وخلال الغبقة، القى ممثلي شركة بورصة الكويت الضوء على الدور الهام الذي يلعبه الإعلام الكويتي في القيام بمهمتها المتمثلة في تشغيل سوق مالي يتسم بالكفاءة والنزاهة والشفافية تخدم جميع الأطراف ذات الصلة بشكل متميز وبارقى المستويات.

للعام الحادي عشر على التوالي

«الوطني» يرعى حفل «التربية» السنوي لتكريم الطلاب المتفوقين

تكريم نحو 150 طالب وطالبة كويتيين وغير كويتيين في اقسام العلمي والأدبي والمعهد الديني

الحفل يقام يوم الثلاثاء 12 يونيو على مسرح الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب

يرعى بنك الكويت الوطني يوم الثلاثاء 12 يونيو 2018 الحفل الرسمي لتكريم أوائل خريجي الثانوية العامة للعام الدراسي (2017/2018)، تحت رعاية وحضور وزير التربية ووزير التعليم العالي الدكتور حامد محمد العازمي، وذلك على مسرح الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب في منطقة الشويخ.

ويتضمن الحفل تكريم نحو 150 طالبة وطالب من الأوائل (كويتيين وغير كويتيين) في اقسام العلمي والأدبي والديني، وأوائل الثانوية العامة في مدارس التربية الخاصة. كما يكرم بنك الكويت الوطني الطلبة الفائزين في مسابقات التميز العلمي التي تشارك فيها وزارة التربية محليا وخليجيا.

وقال المدير التنفيذي في إدارة العلاقات العامة في بنك الكويت الوطني عبدالمحسن الرشيد «إن رعاية الوطني لحفل متفوقي المرحلة الثانوية للعام الحادي عشر على التوالي يأتي في إطار مسؤوليته الاجتماعية والتزامه تجاه قطاع التعليم الذي يعد الاستثمار فيه أساسا لتطور وتنمية المجتمعات»، وأضاف الرشيد أن بنك الكويت الوطني يحرص على دعم الشباب الكويتي والنهوض بمختلف النشاطات التعليمية والأكاديمية الهادفة الى تطوير وتنمية الكفاءات الوطنية وتسليحها بالعلم والمعرفة، لضمان تطور المجتمع، مؤكدا أن هذه الرعاية التي التزم بها البنك لأكثر من عقد هي جزء لا يتجزأ من التزام أشمل وأكبر تجاه التعليم والطلبة.وأوضح أن بنك الكويت الوطني لا يدخر جهدا في مساندة الشباب الكويتي وتوفير كل ما يحتاجونه لمواصلة مسيرة التفوق والإنجاز وتحقيق طموحاتهم ودعم التنمية والتقدم في الكويت، مبينا أن البنك يؤمن بقدرة الطلاب والطالبات وبإمكاناتهم المتميّزة التي تؤهّلهم لتقديم ما تحتاجه الكويت مستقبلا، خاصة بوجود مؤسسات قادرة على الاستثمار في الكوادر الواعدة وخلق فرص وظيفية مستقبلية مناسبة لها.

عبدالمحسن الرشيد

■ **الرشيد: رعاية البنك للحفل تعكس التزامه تجاه قطاع التعليم وحرصه على دعم الشباب الكويتي**

ويقدم بنك الكويت الوطني مختلف أشكال الدعم للطالبات والطلبة من خلال البرامج التعليمية والتدريبية التي دأب على إطلاقها ورعايتها، وتتضمن برامج تدريب بمعايير عالمية ومحترفة معدة خصيصا للكوادر الوطنية من الخريجين، كما يخصص بنك الكويت الوطني لطلبة المدارس دورات تدريبية لتأهيلهم وتعريفهم بمتطلبات سوق العمل، ويضاف إلى ذلك العديد من البرامج التدريبية للجامعيين والخريجين مثل أكاديمية الوطني وبرنامج الشباب وبرامج مجموعة الموارد البشرية وغيرها

البنك التجاري يوقع اتفاقية مع الهيئة العامة للمعلومات المدنية

جانب من توقيع الاتفاقية

في إطار التعاون والتنسيق الدائم بين البنك التجاري الكويتي وهيئات ومؤسسات الدولة، قام البنك التجاري الكويتي بتوقيع مذكرة تفاهم مشتركة مع الهيئة العامة للمعلومات المدنية بهدف تعزيز التعاون والشراكة، وتفعيل العديد من الخدمات الإلكترونية التي من شأنها تسهيل إجراءات المعاملات المصرفية لعملاء البنك على الأصعدة كافة.

وقد وقع الاتفاقية في المبنى الرئيسي للهيئة، رئيس مجلس الإدارة في البنك التجاري الكويتي – الشيخ / احمد دعيج الصباح، والمدير العام للهيئة العامة للمعلومات المدنية مساعد العسعوسي وبحضور عدد من مسئولي الهيئة والبنك.

وعلى هامش توقيع المذكرة والاتفاقية، أكد الشيخ / أحمد الصباح – حرص البنك التجاري على تقديم أحدث المنتجات والخدمات المبتكرة لعملائه وتسهيل الإجراءات المصرفية لهم من خلال الاعتماد على استخدام خدمة التوقيع الالكتروني والتي تعتمد على مفهوم البنية التحتية للمفتاح العام PKI. وبهذا سيتمكن العميل الذي تمكن من تفعيل خدمة التوقيع الالكتروني و الرمز السري لبطاقته المدنية من إتمام عمليات مصرفية نقدية متكاملة دون الحاجة لاستخدام الأوراق والتوقيع الحبري على أي من المستندات المخصصة لعمليات السحب في يومنا هذا وهو ما سيفتح بابا جديدا وأفقا واسعة نحو عالم مصرفي رقمي جديد خالي من الأوراق تميز به البنك التجاري الكويتي نظرا لاستخدامه مفهوم الخدمات الذاتية عبر أجهزة الخدمة الذاتية وأكشاك خدمة العملاء المعروفة بـ KIOSK. وهذا ليس بغريب على البنك التجاري الكويتي حيث أن البنك ومنذ عهد بعيد كان حريص على إدخال التكنولوجيا في كافة مجالات أعماله حيث أنه أول من ادخل ماكينة «السحب الآلي» في الكويت منذ أكثر من 35 سنة.

وأضاف الشيخ / أحمد الصباح أن باكورة الأعمال والانجازات المقدمة من الهيئة كانت البطاقة المدنية الجديدة والحاضنة لشريحة ذكية تحمل كافة المعلومات التي تمكن البنك التجاري من الاستفادة من مزاياها وقراءتها ودمجها ضمن عملياته المصرفية في مطلع عام 2012 مما سهل على البنك إعادة هندسة عملياته المصرفية لتبدأ من البطاقة المدنية وتنتهي بها.

ومن جانبه، أكد المدير العام للهيئة العامة للمعلومات المدنية مساعد العسعوسي حرص الهيئة على أن تضع كافة إمكاناتها وخدماتها في متناول مختلف الجهات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص، لافتا إلى أن التوقيع الالكتروني من أهم استخدامات البطاقة المدنية.

وأضحى ضرورة لسلامة المعاملات الالكترونية التي تحرص الدولة على توسيع استخداماتها من خلال البوابة الالكترونية ، مثنيا على مبادرة البنك التجاري الكويتي وتعاونه مع الهيئة مما يعزز الشراكة المستمرة بين القطاعين العام والخاص في خدمة المواطنين والمقيمين في الكويت .

أشار العسعوسي أن الهيئة وقعت اتفاقيات ومذكرات تفاهم مع 73 جهة لتوفر لهم الاستفادة من خدمات البنية التحتية للمفتاح العام PKI لإصدار شهادات الكترونية ، كما تقدم الهيئة خدمات نظم المعلومات الجغرافية GIS لأكثر من 60 جهة وخدمات البيانات الإحصائية المجمعة مرحبا بأي تعاون من شأنه أن يسهل المعاملات في القطاعين العام الخاص . وذلك في إطار القانون رقم 20 لسنة 2014 في شأن المعاملات الإلكترونية والذي نص في المادة 23 منه على أن « تتولى الهيئة العامة للمعلومات المدنية الإشراف على بناء وتصميم وإدارة البنية التحتية لكل من التصديق والتوقيع الإلكتروني لدولة الكويت وتلتزم الجهات المصرح بها وفق المادة السابقة من هذا القانون بالربط والتنسيق مع الهيئة العامة للمعلومات المدنية وفقا للضوابط والشروط التي تضعها الهيئة العامة للمعلومات المدنية بالتنسيق مع الجهات المختصة في هذا الشأن.

«التجارة»: 143 ألف دينار رسوم وسم 2.9 طن معادن ثمينة أبريل الماضي

أعلنت وزارة التجارة والصناعة ان إجمالي وزن المعادن الثمينة الموسومة منها خلال ابريل الماضي بلغ نحو 9ر2 طن حصلت عنها رسوما تقدر بنحو 7ر143 الف دينار كويتي (نحو 4ر473 الف دولار امريكي).

وقالت الوزارة إن وزن الذهب المحلي والخارجي الموسوم منها بلغ نحو 97ر1 طن حصلت رسوما منها تقدر بنحو 8ر98 الف دينار (نحو 5ر325 الف دولار).

واضافت ان كمية الذهب المحلي الموسومة من عيار 22 خلال ابريل الماضي بلغت 6ر154 كيلوغرام في حين بلغت كمية الذهب الخارجي 3ر429 كيلوغرام.

وذكرت ان كمية الذهب المحلي الموسومة من عيار 21 بلغت في الشهر ذاته 7ر833 كيلوغرام في حين بلغت كمية الذهب الخارجي نحو 4ر239 كيلوغرام.

وبينت ان كمية الذهب المحلي الموسومة من عيار 18 بلغت نحو 3ر20 كيلوغرام في حين بلغت كمية الذهب الخارجي 4ر239 كيلوغرام.

وعن كمية البلاتين الخارجي الموسومة من عيار 950 خلال الشهر ذاته افادت الوزارة بانها بلغت 711 غراما في حين لم يتم وسم بلاتين محلي.

وحول كمية السبائك الذهبية الموسومة لفتت إلى انها بلغت 881 كيلوغراما وحصلت عنها الوزارة رسوما تقدر بنحو 44 الف دينار (نحو 144 الف دولار).

واوضحت ان كمية الفضة الموسومة خلال أبريل الماضي بلغت 9ر109 كيلو غرام وحصلت عنها (التجارة) رسوما بلغت 594 دينارا (نحو 9ر1 الف دولار).

واشارت إلى فحص 146 قطعة من الأحجار الثمينة حصلت عنها رسوما تقدر بنحو 195 دينارا (نحو 642 دولارا) كما أصدرت 4 شهادات برسوم 71 دينارا (نحو 233 دولارا).

وقالت (التجارة) إن إدارة المعادن الثمينة لديها أصدرت خلال شهر ابريل 227 كشفا حول المشغولات للتخليص ومطابقة البيان الجمركي فضلا عن 271 شهادة للسبائك والماركات والمعادن المعفاة من الختم حصلت عنها 2264 دينارا (نحو 4ر7 الف دولار).

وذكرت ان الإدارة فحصت 1298 عينة تم إدخالها إلى البلاد في حين انجزت الإدارة 9 معاملات في هذا الشأن لـ4ر1 كيلوغرام حصلت عنها 143 دينارا (نحو 471 دولارا).

واكدت أنها تمارس دورها الرقابي على كمية وعيار الذهب سواء من الداخل أو الخارج للتأكد من مطابقتها المعايير وضمان عدم حصول اي عملية غش قد يقع فيها المستهلكون.